

فيرغسون؛ ابحت

عن لوكهيد مارتن وأخواتها

■ **عامر نعيم الياس** *

تجدّت الاحتجاج في مدينة فيرغسون في مقاطعة سان لويس ـ ولاية ميسوري الأميركية. هيئة المحلفين حكمت ببراءة الشرطي المتهم بقتل الاسود في الولايات المتحدة. فالاسود الماضي قُتلت الشرطة في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا مرافقاً أسود يبلغ من العمر 12 سنة لالشتباه بوجود سلاح في يديه اتضح بأنه دمية.

من كاليفورنيا إلى نيويورك في ميسوري وغيرها من الولايات المتحدة حراك للسود في مواجهة العنصرية المؤسساتية في الولايات المتحدة الأميركية والتي يبدو أنها لم ولن تنتهي في المدى المنظور. فالخطر من العبودية وإن قطع أنشواطاً كبيرة، إلا أنه صار بحاجة إلى التضاضة أخرى لمواجهة العنصرية المؤسساتية على رغم وجود رئيس أسود على رأس الدولة الأميركية، فضلاً عن لوبي الصناعات العسكرية والذي لا يقتصر دوره على الدفع بالتوسع الإمبريالي الأميركي قداما، بل يبدأ من الداخل، ولعل هذا الدور يعد القطبية المخفية الأهم في كل الحراك الذي تشهده ولايات أميركية عدة اليوم، ما يكشف عن حجم الفساد في دولة لا تكل ولا تلتل من إلقاء موعاظ عن الديمقراطية والحكم الرشيد على الغير.

بالعودة إلى ما تشهده بعض الولايات والمدن الأميركية وعلى رأسها فيرغسون، يمكن لحظ دافعين أساسيين يجعلان من هذا الحراك قضية رأي عام في الولايات المتحدة:

عسكرة الشرطة: فيرغسون هي نتاج تاريخ طويل من وحشية الشرطة المستندة إلى سنوات طويلة من عسكرتها بدأت منذ عام 1990، وتقول «لوموند» الفرنسية: «بين عامَي 2011 و 2012 زُوِّدت حوالي 500 وكالة شرطة في كافة أنحاء الولايات المتحدة بعربات مدرّعة تستخدم عادة في الحروب»، وهو ما يطرح بدوره تساؤلات حول الغاية من ذلك والمهمات المنوطة بالشرطة الأميركية وفقاً لرؤى النخب الحاكمة، وهو ما يجب عنه الخبر الأهمي والكاثب وليام هارتوتغ في الصفحة 304 من كتابه «رسل الحرب، الصادر عام 2010» إذ يقول: «المصالح المالية للمجمع العسكري هي الأساس، إذ تحصل شركة لوكهيد مارتن على 29 مليار دولار سنوياً من وزارة الدفاع، وهي توظف حوالي 130 ألف شخص. أما شركة «ATK» المختصة بتصنيع الذخائر ومقرّها ولاية ميسوري (ضمنها تقع مدينة فيرغسون) فيبلغ حجم أعمالها 2.9 مليار دولار سنوياً». أما اتحاد الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأميركية فإنه يشير في أحد تقاريره حول ملف عسكرة الشرطة إلى أنه تم تحويل 4.3 مليار دولار للشرطة لتزويدها بمعدات عسكرية وشبه عسكرية بين عامَي 1990 و 2012..».

الدافع الثاني، العنصرية المؤسساتية: تبدأ من الشرطة الأميركية وتنتهي بالقضاء الذي برآ في غالبية الحالات الضباط البيض من تهم موجهة إليهم بقتل أو انتهاك حقوق المواطنين السود، فحادثة مايكل براون والحكم الذي برآ ضابط شرطة الأسبوع الماضي، ليس الأول من نوعه. ففي عام 1991 حتى البراءة على عدة ضباط شرطة ضربوا الأميركي الاسود رودني كينغ حتى الموت، وهنا تقول صحيفة «واشنطن نيوز» في عددها الصادر بتاريخ 14 أيلول الماضي: «إن تلك النعصا السكتي لإيزال مسيطراً بشكل كبير على المجتمع الأميركي، كما أن هناك تضامناً واضحاً في تمثيل السود في صفوف الشرطة..» وبحسب أحد تقارير وزارة العدل الأميركية فإن «عقوبة سجن السود تتجاوز في 20 ب المئة تلك التي يحكم عليها الرجال البيض بجرانم ماثلة. وفي عام 2008 كان السائقون السود أكثر عرضة للمراقبة المرورية من نظرائهم البيض، إذ بلغت النسبة 12.3 في المئة للسود مقابل 3.9 في المئة للبيض..» المديا الأميركية تحاول التغطية بكل الوسائل على أحداث فيرغسون وتضعها في سياق حركة احتجاجية مدنية على قرار قضائي جائر، وهو ما يفسر المبادرة التي أطلقها جاي نيسون حاكم ولاية ميسوري وهو من الحزب الديمقراطي، والقاضية بتشكيل لجنة تتعنى بإطلاق المبادرات لاستعادة الثقة بين سكان الولاية، لكن ومع ترسخ العنصرية فإن الجانب التثقيفي في اللجنة ألقى بثقله على جدوى تشكيلها هي الأخرى، فمن أصل 16 عضواً قوام اللجنة لا يوجد سوى عضو واحد من مدينة فيرغسون، وهو ما يحسب محاولة لتسيب القضية تمهيدا لوأدها.

إن العنصرية وليعة السياسة ومصالح المافيا الحاكمة والإقصاء، صفات لا يمكن تجاوزها عند مناقشة «ديمقراطية أمريكا»، وبكفي هنا أن نذكر أنه تحت ستارة الأحكام القضائية عام 2011 ولما جدّ جُزء حوالي 2.2 مليون أميركي أسود من حقهم في التصويت.

كاتب سوري



أميركا وأوروبا تتغاضيان عمّا تقوم به «إسرائيل»

كُتبت صحيفة «هآرتس» العبرية:

«نتوقع من إسرائيل أن تتمسك بمبادئها الديمقراطية». هذا ما قاله نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية في رده على سؤال حول قانون القومية.
«إن مبادئ ديمقراطية يتحدّث؟ عن تلك التي تُعرض بشكل مباشر بالاقليات غير اليهودية؟ قد تكون القوانين ضدّ المتستللين الذين تسلقون منذ انتخابها في محكمة العدل العليا، أو قانون التكية؟ أو قانون لجان القبور؟ أو قانون مناطق ذات أولوية وطنية وقوانين الأراضي، أو تعديل قانون المواطنة الذي يسمح بسحب المواطنة، وكل ذلك غير مشمول في تعريف «الإضرار بالمبادئ الديمقراطية»، لماذا اهتمت وزارة الخارجية الأميركية باقتراح قانون القومية؟ ولماذا «نتوقع» الأميركيون، وليس «يطالبون» أو يشجعون» أو يستتكرون تحطم الديمقراطية في الدولة اليهودية؟»

الإدارة الأميركية ومعها الكونغرس يخرجان عن طورهما عند الحديث عن التمييز على خلفية دينية أو قومية في دول مثل الصين، ليمران، إيران، مصر، باكستان ودول غلامية أخرى. القانون الأميركي الذي سن عام 1998 يعطي الإدارة صلاحية فرض العقوبات على دول تعتبر «دول مقلقة» في كل ما يتعلق بالمسّ بالاقليات الدينية، «وإسرائيل» غير موجودة في القائمة السوداء لأنها لا تُضرب بالاقليات الدينية، لكن هنا تكمن الخدعة، فعندما تُعرّف الدولة نفسها بحسب دينها، وعندما تكون غالبية اقلياتها عربية إسلامية ومسيحية، فإنّ الفارق بين أقلية دينية يجب عدم المسّ بها بحسب القانون الأميركي، وبين أقلية قومية مكانتها غير آمنة، فإنّ الفارق يأخذ بالاتسالي.

الاتحاد الأوروبي الذي لم يُسال يعد عن قانون القومية، متصّلب أكثر في موقفه من الاقلية القومية. مخلا أحد أسباب عدم ضمّ تركيا كعضو كامل فيه هو التمييز الذي استمرّ عشرين السنين بحق الأكراد. صحيح أن الاتحاد الأوروبي يدرس فرض عقوبات على «إسرائيل» بسبب سياستها في المناطق وفي شرق القوقاز، ولكن في ما يتعلق بمواطنيها العرب فإن أوروبا، وهي بالذات، شريكة. لماذا إذا نذقت على قديمها؟ هي تخاف من الخطر الذي يشكله «انتشار الإسلام».

ما هو جدوى الولايات المتحدة من بريدون قوله لهؤلاء الملايين الذين يتوحدون بسرعة من أجل الدفاع عن سمعة «إسرائيل» الجيدة كدولة لجهو ديمقراطية وآمنة لكل اليهود في العالم، ولكن ليس لكل مواطنيها، إنما هي أخفكي الشراكة اليهود الذين ساروا مع السود من أجل حقوق الإنسان في السيرة التاريخية من أجل المساواة في الحقوق؟ هل نسمع أحد شيئاً منهم في الأونة الأخيرة حول قانون القومية الذي يقوم بالتمييز ضدّ الاقليات «الإسرائيلية»؟ يمكن أنهم قالوا شيئاً ما، ولكن هذا بالتأكيد كان بالانكليزية، أو أنّنا لم نسمعه بسبب بُعد المسافة.

البناء

من مواجهة «داعش» إلى إغلاق «غوانتانامو».. مصاعب جمّة تنتظر «أمير البنتاغون» الجديد

بعدما شغلت استقالة تشاك هاغل من منصبه كوزير للدفاع في الإدارة الأميركية، الصحف الغربية خلال الأيام القليلة الماضية. وبعد الحديث العلني لا الشوشات عن أسماء تطرح في بازار التعيين، ها هي الصحافة الغربية اليوم ترسم الخطوط المرعبة للمهام الكثيرة التي تنتظر وزير الدفاع الجديد، خصوصا بعدما تبينّت ملامحه، إلا إذا حدث ما لم تكن تصده الصحافة.
فيعد جاك ريد، ها هي ميشيل فلورنوي، تتأى بنفسها عن التداول في الترشيحات للمنصب الجديد، وأعلنت ذلك في خطاب علنيّ أمام مجلس مديري مركز أمن أميركا الجديدة، وهو مركز بحثي تتأسسه وشاركت في تأسيسه. ما يعقد واحدا من أهم القرارات الشخصية التي يتخذها الرئيس بارك أوباما في فترة رئاسته الثانية، بحسب ما ورد في تقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، التي اعتبرت أن



«فورين بوليسي»: ميشيل فلورنوي تُخرّج نفسها من دائرة الترشح لتولي وزارة الدفاع الأميركية

قالت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية إن ميشيل فلورنوي، التي اعتبرت المرشحة الأوفر حظا لتولي وزارة الدفاع الأميركية خلفا للوزير المستقيل تشاك هاغل، قد أبدعت نفسها صراحة عن دائرة المرشحين لشغل المنصب، ما يعقد واحدا من أهم القرارات الشخصية التي يتخذها الرئيس بارك أوباما في فترة رئاسته الثانية.

وكان من الممكن أن تصبح فلورنوي المرأة الأولى التي تتولي وزارة الدفاع الأميركية، إلا أنها قالت في خطاب أمام مجلس مديري مركز أمن أميركا الجديدة، وهو مركز بحثي تتأسسه وشاركت في تأسيسه، إنها ستظل في منصبها، وطلبت من أوباما استخدامها من الاختيار للمنصب وزير الدفاع.
وأضافت فلورنوي إن اعتبارات صحية عائلية ساعدتها في هذا القرار ناهيك عن أن اثنين من أبنائها سيلتحقان بالجامعة خلال السنتين المقبلتين. وقالت إنها تحدثت مع الرئيس أوباما وألغت أسهما من قائمة الاعتبار للمنصب لأسباب عائلية، وفقا لما ورد في خطابه.

ويعني قرار فلورنوي، كما تقول «فورين بوليسي»، أن الاسم الوحيد المتبقي من الأسماء الثلاثة التي دارت حولها الإشاعات هو أشتون كارتر، النائب السابق لوزير الدفاع. وكان السيناتور الديمقراطي جاك ريد قد أخرج نفسه من دائرة الترشح بعد فترة قصيرة من إعلان استقالته هاغل.

من ناحية أخرى، ذكرت «فورين بوليسي» أن المهمة التي ستسند لخلف هاغل ليست سهلة، مشيرة إلى أن وزيرري الدفاع السابقين روبرت غيتس وليون بانيتا قد شكيا من تدخل الإدارة وتغطيتها لهما. وإلى جانب القضايا البيروقراطية، سيحتاج على وزير الدفاع المقبل أن يدبر الحرب على «داعش» في العراق وسورية ويجد طريقة لإغلاق معتقل غوانتانامو. وما يصعب مهمة قائد البنتاغون أنه سيجواجه كونغرس ذا غالبية جمهورية تنتقد إدارة أوباما على عثراتها سواء كانت حقيقية أو غير ذلك.



فورين بوليسي: تقارب هاغل مع السييسي لم يساعده في الحفاظ على منصبه

نشرت مجلة «فورين بوليسي» في مقال عن إرث وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل، الذي استقال من منصبه يوم الإثنين الماضي، وقالت إن مصر كانت هي البلد الوحيد الذي أقام معها علاقات قوية، فقد تعامل مع عبد الفتاح السيسي عندما كان وزير دفاع، وتعامل معه بعد الانقلاب.
وتشير المجلة إلى أنه أثناء التحضير للاطاحة بمحمد مرسي في 3 تموز تحدث هاغل مع السيسي لمدة نصف ساعة، وحثّه على تشكيل حكومة مغلقة. وتوثقت عرى الصداقة بين هاغل والسيسي في مائدة غداء استمرت ساعتين.
وأصبح هاغل نقطة اتصال الرئيس باراك أوباما مع مصر.

وترى المجلة أنه على رغم هذه الصلات، إلا أن تأخيرها على السيسي يبدو قليلا، وارث العلاقة يتبخر، وهذا واضح في إعلان وزير الدفاع على يوم الثلاثاء 25 تشرين الثاني أنه لن يتردد باستخدام القوة ضد المتظاهرين في التظاهرة المزمع عقدها اليوم الجمعة، وتمثل التهديد الأول والحقيقي لحكومة السيسي

هاغل على تصرفات السيسي وحكومته، فالتحذير من استخدام القوة يؤشر إلى الخلاف العميق بين الحكومة المصرية العسكرية والعلمانية من جهة، وبين قطاعات الإسلاميين في المجتمع المصري من جهة أخرى. فالدعوة إلى التظاهر بلمتها الحركة السلفية التي تعرف بالجهة السلفية، وتعدّ الأولى التي ستخطم في البلد منذ بدء عمليات الملاحقة والقمع للمتظاهرين في آذار، وتضيف المجلة أنه بعد شهر من سيطرة السيسي على الحكم أدّت التظاهرات لعملية قتل جماعي، بما فيها أسوأ مجزرة شهدتها مصر في عقود، وأدّت عملية القمع التي تمت تحت إشراف عبد الفتاح السيسي إلى سجن عشرات الآلاف من الناشطين الإسلاميين والعلمانيين، إذ سُجن ثلاثة من الناشطين البارزين لثلاث سنوات.

وتجد المجلة أن «كصورة عن المدى الذي وصلت إليه مصر، كانت حكومة السيسي واحدة من الدول القليلة التي صوتت ضد قرار في الأمم المتحدة يشجب انتهاكات كوريا الشمالية في مجال حقوق الإنسان، وبعبارات أخرى عملية التقارب التي قادها هاغل مع السيسي لم تنسر بحسب ما رسم لها».
وتختم صحيفة إن علاقة هاغل مع السيسي توثقت أثناء أسوأ فترة من العنف تمر على مصر في تاريخها الحديث، وتقدم رؤية مثيرة وغير مريحة ونافذة عن نداعي سياسات الولايات المتحدة في مصر. وبحلول يوم الجمعة، ستغلق تلك النافذة، وستخفي معها كل آثار علاقة هاغل بمصر.



«غارديان»: رفض أميركا وبريطانيا التفاوض مع خاطفي مواطنيها جرهما للمشاركة في الحرب

نشرت صحيفة «غارديان» مقالاً للكاتب جوناثان ليتل، وهو روائي وصحافي عمل في بداية عام 2000 مع منظمة «اطباء بلا حدود» لإطلاق سراح عدد من الخاطفين في شمال القوقاز، وجاء في المقال: «بالنسبة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، فإن الخسارة السياسية من جرّاء مقتل مواطنيها الذين اختطفوا وكانوا رهائن أكبر بكثير من أيّ فدية».

والتقى ليتل الضوء في مقاله على تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية فنّدت فيه السياسة التي تتبناها كل دولة إزاء دفع أيّ فدية لتفكيك «داعش» مقابل الإفراج عن مواطنيها سواء كانوا صحافيين أو عمال إغاثة أو مواطنين عاديين.

وأكد المقال أن سياسة أميركا وبريطانيا تجاه دفع الفدية تتمثل بعدم التفاوض مع الخاطفين والامتناع عن دفع أيّ فدية لهم لأن ذلك سيساهم بنظرهما في تمويل الإرهاب.

وقال ليتل إن دولاخري كثيرة كفرنسا تدفع الفدى لتحرير مواطنيها لأنها تعتبر نفسها ملزمة أخلاقيا بحماية مواطنيها، فيما تعتبر بريطانيا وأميركا أن الامتناع عن دفع الفدى المالية للخاطفين يشجعهم على عدم اختطاف آخرين.

الاسم المتبقي للتداول هو أشتون كارتر.. لكن وزير الدفاع المقبل سيواجه عددا من الملفات الصعبة، ولن يكون بيروقراطياً قط.. فمن الحرب ضدّ «داعش»، إلى إغلاق معتقل غوانتانامو، إلى مواجهة كونغرس ذي غالبية جمهورية تنتقد إدارة أوباما على عثراتها سواء كانت حقيقية أو غير ذلك. وفي تقريرنا التالي، جولة على أبرز المقتطفات من الصحافة الغربية حول نقدي لاذع نشر في صحيفة «غارديان» البريطانية، حول طريقة تعامل الإدارتين الأميركية والبريطانية مع ملف المخطوفين لدى «داعش»، ويقول معدّ التقرير: «بالنسبة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، فإن الخسارة السياسية من جرّاء مقتل مواطنيها الذين اختطفوا وكانوا رهائن أكبر بكثير من أيّ فدية».

الاسم المتبقي للتداول هو أشتون كارتر.. لكن وزير الدفاع المقبل سيواجه عددا من الملفات الصعبة، ولن يكون بيروقراطياً قط. فمن الحرب ضدّ «داعش»، إلى إغلاق معتقل غوانتانامو، إلى مواجهة كونغرس ذي غالبية جمهورية تنتقد إدارة أوباما على عثراتها سواء كانت حقيقية أو غير ذلك. وفي تقريرنا التالي، جولة على أبرز المقتطفات من الصحافة الغربية حول نقدي لاذع نشر في صحيفة «غارديان» البريطانية، حول طريقة تعامل الإدارتين الأميركية والبريطانية مع ملف المخطوفين لدى «داعش»، ويقول معدّ التقرير: «بالنسبة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، فإن الخسارة السياسية من جرّاء مقتل مواطنيها الذين اختطفوا وكانوا رهائن أكبر بكثير من أيّ فدية».

ونوّه كاتب المقال بأن هناك نفاقاً قوياً من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه سياسة التعامل مع خاطفي مواطنيها، فعلى سبيل المثال قبلت واشنطن الإفراج عن خمسة معتقلين من قادة حركة طالبان من معتقل غوانتانامو مقابل الإفراج عن جندي أميركي كان محتجزاً لدى حركة طالبان الأفغانية منذ نحو خمس سنوات.

وأشار كاتب التحليل إلى أن بريطانيا لم تطبق سياستها حين كلفت الروسي بويرس بيروسوفسكي بدفع فدية تقدر بـ 1.5 مليون دولار أميركي مقابل الإفراج عن عاملي إغاثة بريطانيين اختطفا في الشيشان.
وختم ليتل مقالاً بتعليق «داعش» يعلم سياسة أميركا وبريطانيا المتبعة في حال وقوع مواطنيها في أيدي التنظيم، والتي تتمثل في عدم الرضوخ، والامتناع عن دفع أيّ فدية، إلا أنه كان يسعى إلى رؤية ردّ فعلهما.



«نيويورك تايمز»: محقّق قضية فيرغسون تعامل معها بأسوأ طريقة ممكنة

اهتمت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية بأحداث الشغب التي اندلعت في مدينة فيرغسون في أعقاب تبرئة ضابط شرطة أبيض قتل شاباً أسود غير مسلح في الحادث الذي وقع في آب الماضي.

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها أمس إن إعلان تبرئة الضابط كان سيثير غضبا وإحباطا وأسعين على أي حال، إلا أن المدعي العام في مقاطعة سان لويس، وروبرت ماكولوش، والذي يعتبره البعض في جيب الشرطة، جعل الأمور تزداد سوءاً بمعالجته هذا التحقيق الحساس بأسوأ طريقة ممكنة.
فرفض في البداية التحقّي مقابل تولى مدعي خاص يغيّن من حاكم ولاية ميسوري، وفوض ثقة الرأي العام بمتني موقفه ريف تقليدي بتشكيل هيئة محلفين كبرى. وبدلاً من إجراء التحقيق ثم تقديم توصية في التهم لهيئة المحلفين، حوّل قضية المهمة كلها إلى هيئة المحلفين. ولم يقدم أي توصية في شأن إمكانية توجيه اتهام للضابط داري ويلسون، بل ترك للمحلفين دراسة الأدلة، لتحديد ما إذا كان هناك سبب لتوجيه اتهامات ضد ويلسون في مقتل براون.

ويعدّ مقتل براون بالنسبة إلى السود في مدينة فيرغسون القشة الأخيرة في سلسلة طويلة من الانتهاكات التي عاونا منها يوماً على يد الشرطة المحلية. وأشارت شهادات جديدة إلى أن الشركة في مقاطعة سان لويس تستهدف بشكل منهجي المواطنين الفقراء والسود لتوقيفهم في الشوارع، من أجل دفع غرامات، وهو ما كان له أثر في إفلاسهم وتجريمهم.



«فايننشال تايمز»: مصر وقبرص واليونان تهمّش الدور التركي في المنطقة

نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية تقريراً يرصد المباحثات الأخيرة التي جرت بين وزير الطاقة المصري شريف اسماعيل ونظريه القبرصي واليوناني في مدينة نفوسيا القبرصية، معتبرة أيما خطوة لتهميش الدور التركي في منطقة شرق البحر المتوسط.

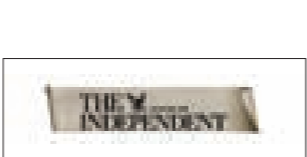
ويرى التقرير أن تلك المباحثات التي عقدت الأسبوع الماضي قد تكون نواة تحالف ضدام سياسة انقرة في المنطقة، على رغم آمال الولايات المتحدة الأميركية الحليفة لتركيya في أن تكون اكتشافات الغاز في المنطقة وسيلة لتهدئة الأجواء بين تركيا وقبرص واليونان في الجهة الأخرى.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد استقبل بداية الشهر الجاري وفدًا من الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس ورئيس الوزراء اليوناني أنتونيس ساماراس لتهدية الأجواء لتعاون أكبر في مجال الطاقة. وقال تقرير الصحيفة البريطانية إن دعم انقرة لجماعة الإخوان المسلمين أدى إلى تدهور علاقاتها مع مصر، ومع «إسرائيل» أيضاً نتيجة دعمها حركة حماس، ما جعلها من دون أي خلفاء في المنطقة خلال الفترة الحالية.

وكانت العلاقات قد شهدت توتراً بين قبرص وتركيا لاعتراض الشهر الجاري محاولات قبرص الحفر في البحر المتوسط بحثًا عن غاز. وقد صمدت اعتراضها محاولات الهناك بإرسال سفينة حربية إلى جنوب قبرص بدعوى حماية الألبية التركية هناك، وأدان انداك وزير الخارجية القبرصي بديوس كاسوليدس الاعتداء التركي لاذع العلاقات بين البلدين إلى حافة الاحتقان.

ويرى التقرير أن دخول مصر في اتفاقية مع قبرص قد يوفر سوقاً للغاز القبرصي الذي تسعى مصر إلى استيراده لتغطية احتياجاتها من الغاز، وإعادة توريده أيضاً إلى الخارج.

وكان نائب الرئيس الأميركي جو بايدن قد صرح الأسبوع الماضي بأنه يأمل في أن تكون اكتشافات الغاز الجديدة في منطقة شرق البحر المتوسط وسيلة لإنهاء التوتر بين تركيا وجيرانها وخلق حلفٍ يضمّ كلا من تركيا وقبرص واليونان ومصر و«إسرائيل».



«إنديبننت»: مخاوف عراقية من استهداف «داعش» الشيعة المشاركين في حجّ الأربعين

أعلنت السلطات العراقية حالة من الاستفزاز لاقتراب موسم حجّ الأربعين الذي يعقد سنوياً في 20 من الشهر الهجري صفر في مدينة كربلاء، إذ يتوافد الملايين من أبناء طائفة الغاز الجديدة في منطقة شرق البحر المتوسط وسيلة

وقالت صحيفة «إنديبننت» البريطانية، إن السلطات العراقية أبدت خوفها من تعرّض الحجاج الشيعة الذين يجتازون رحلتهم سيراً على الأقدام من مدينة النجف إلى مدينة كربلاء التي تقع غرب العاصمة بغداد لهجمات انتحارية من قبل مليشيات التنظيم المسلح «داعش».

وكان الحجاج قد تعرّضوا لهجمات إرهابية العام الماضي على يد تنظيم «داعش»، وخططت منظمة أخرى، ففي 16 من كانون الأول من العام الماضي قتل تفجير سيارة مفخخة 24 حاجاً شيعياً، وتلاذ تجفبر انتحاري آخر بعد ثلاثة أيام ليقتل أزواج 36 حاج. وشهدت مدينة كربلاء السنة الماضية قدوم 20 مليون حاج، وهو الرقم الذي يزيد من فرص حدوث عمليات إرهابية وتفجيرية في حال تكراره هذه السنة، وأيضا نتيجة لتوسع التنظيم المسلح «داعش»، وسيطرته على مساحات شاسعة من الشمال العراقي، مستحوذاً على أسلحة أميركية متطورة كانت تعود إلى الجيش العراقي.



ترجمة: غسان محمد

غال يحذّر البرلمان الفرنسي من الاعتراف بدولة فلسطين

حذّر السفير «الإسرائيلي» لدى فرنسا، يوسي غال، البرلمان الفرنسي من مخبة الاعتراف بدولة فلسطين، قائلا إن ذلك من شأنه زيادة وتيرة التصعيد الحالي بين «إسرائيل» والفلسطينيين.
ونقلت صحف عبرية عن غال قوله إن من شأن هذا الاعتراف إشعال جولات العنف بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين، كما أنه سيكون أمراً سيئاً جداً للشعب الفرنسي، لأن الاعتراف سيؤذي إلى حصول أعمال عنف في كل أنحاء «إسرائيل». على حد قوله.

نتنياهو هو: الاعتراف بـ«يهودية إسرائيل» أساس أي اتفاق سلام في المستقبل

قال رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، إن الاعتراف بـ«إسرائيل» دولة قومية للشعب اليهودي، يشكل الأساس لأي اتفاق سلام في المستقبل. وأضاف أنّ «إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي وهي دولة ديمقراطية يحدّث بها ترسي المساواة في الحقوق الفريدة لكل مواطن ومواطنة، وهذا ما كانت عليه الأمور، وهذا ما سيستمر».

وذكرت صحيفة «يديעות أحرונوت» أنّ نتنياهو قال: «لا أعرف أي دولة أخرى في العالم تتمتع بمستوى أعلى من الديمقراطية والحيوية أكثر من إسرائيل، خصوصا في منطقتنا».

وزعم نتنياهو أنّ «الديمقراطية في إسرائيل القومية للشعب اليهودي، الأمر يتحدّى كون إسرائيل دولة الشعب اليهودي، ولذلك تقوم تشريع ذلك بقانون واضح».

وتنطق نتنياهو إلى احتمال اعتراف البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية، معتبرا أنّ هذا التوجه يبعد السلام، واتهم الدول الأوروبية بأنها لا تتالاب بالاعتراف بـ«إسرائيل كدولة الشعب اليهودي» ولا تهتم بأنمها. وزعم أنّ هذا الوضع يشجع الفلسطينيين على عدم التنازل، ويُبعد إمكانية التوصل إلى اتفاق.

في المقابل، قالت وزيرة القضاء تسيبي ليفني، إن عناوين قانون «القومية»، رابعة لكنه يخفي شائعا كبيرة، وأضافت أنها ستفعل كل ما في وسعها من أجل منع تعمي القانون في «الكنيست»، حتى لو اضطرت لدفع ثمن سياسي من جرّاء ذلك، ولم تستبعد إمكانية إقالتها من منصبها في حال عدم تأييدها القانون لدى التصويت عليه في «الكنيست».

ريبلين: قانون «يهودية الدولة» يعرّض الشكوك في نجاح المشروع الصهيوني

قال الرئيس «الإسرائيلي» رؤوفين ريبلين، إن مشروع قانون «يهودية الدولة» قد يُفسّر بأنه تشكيك بنجاح المشروع الصهيوني، ومن شأنه أن يُعرّض «إسرائيل» للتهشير من الخارج.

ونقلت صحيفة «معاريف» العبرية عن ريبلين قوله «إن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وإن هناك قلة، من الداخل والخارج، تشكك في ذلك، وعليه، فإن السؤال المطروح يتعلق بجدوى اقتراح قانون أساس: «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، الأمر الذي يعرّض الشكوك في نجاح المشروع الصهيوني الكبير».

وأشار ريبلين، إلى أنّ القانون المقترح، يشعّ على البحث عن التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الطابع الديمقراطي، لافتا إلى أنّ هناك من يجد تناقضا بين «كون اليهود شعبا حُرّا في أرضهم، وبين حرية جمهور آخر غير يهودي يعيش في «إسرائيل».

وقال: «إن من يعتقد أنّ قانون الأساس الذي يؤكّد على الطابع اليهودي لإسرائيل كدولة يهودية يجب أن يكون رداً موازيا لقانون أساس: كرامة الإنسان وحرية، إنما هو مطغى، ومن يعتقد أنّ قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية يتناقض مع يهودية الدولة، لا يدرك ما هي الدولة الديمقراطية، ولا يدرك حتى ما هي الدولة اليهودية».

الجيش «الإسرائيلي» يجري تدريبات على مواجهة هجوم بيولوجي

ذكرت صحف عسكرية «الإسرائيلية»، أنّ الجيش «الإسرائيلي» سيجري على مدى يومين اعتباراً من أمس الأربعاء، تحت قيادة الجبهة الداخلية، وبمشاركة وزارة الصحة والشرطة «الإسرائيلية»، ومستشفى «هلل يفيه» في الخضيرة، ومستشفى «لهاريا»، والسلطات المحلية، تدريبا عسكريا لمواجهة حرب بيولوجية.

وقالت المصادر «الإسرائيلية» إن الهدف من التدريب الذي يحمل اسم «اللبب البرتقالي» محاكاة احتمال تعرّض «إسرائيل» لهجوم بيولوجي، والسبل الكفيلة بمواجهته.

«الشاباك» يشدّد إجراءات الحراسة حول عدد من المسؤولين «الإسرائيليين»

قرّر جهاز الأمن الداخل «الإسرائيلي» «الشاباك» تشديد الحراسة حول نائبة الوزير في الحكومة «الإسرائيلية» تسيبي ديوبيلي من حزب «الليكود»، بعد تلقيها تهديدات بالقتل من قبل منظمات فلسطينية.
وقالت مصادر في «الشاباك» لصحف عبرية أنه تقرّر أيضا تعزيز إجراءات الحماية الشخصية حول وزير الخارجية أفيغابور ليريمان، ووزير البناء أوري أرتيل، ورئيس حزب «شاس» إيلي يشاي.

لايبدو: «إسرائيل» لن تحقّق ازدهارا اقتصاديا من دون التّوصل إلى تسوية سياسية

ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية قال وزير المالية «الإسرائيلي»، رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لابيد، إن «إسرائيل» لن تستطيع تحقيق ازدهار اقتصادي على المدى البعيد من دون التوصل إلى تسوية سياسية. وأضاف أنّ الجامعة العبرية، وعلى رأسها مصر، مفتاح هذه التسوية.

ودعا رئيس حزب «العمل» «الإسرائيلي» يتسحاح هرتسوغ، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الاعتراف بشكله والاستقالة من منصبه. وقال إنه سيتوجّه إلى رام الله في حال اختياره رئيسا للوزراء.